العرب
الإثنين 2019/09/16
السنة 42 العدد 11469

الصحافيون الليبيون يتبادلون دور الضحية والجلاد في زمن الانقسام السياسي

وسائل إعلام خاصة خارج ليبيا تغذي أعمال العنف على الأرض

أفرز الوضع الليبي المعقد، تحديات ومخاطر أكبر على الصحافيين بدءا من انتمائهم إلى مؤسسات إعلامية منحازة لأحد أطراف الصراع، ثم التهديدات على الأرض مع اشتداد حدة المعارك.

طرابلس - بنفس الوتيرة التي يواجه بها الصحافيون الليبيون مخاطر العمل في ظل الانقسام السياسي الحاد والمواجهات العسكرية والحروب الإعلامية، فهم يتعرضون لاتهامات بالمسؤولية عن الانحياز للجهات التي يعملون لحسابها، سواء هذا الطرف أو ذاك، وبالترويج لخطاب الكراهية في البلاد.

ويبدو الصحافيون في ليبيا عالقين بين المعارك على الجبهات والتوجه السياسي لوسائل الإعلام التي يعملون لصالحها، إضافة إلى خطر أعمال انتقامية. خصوصا مع اندلاع المواجهات في مطلع أبريل 2019 بجنوب العاصمة طرابلس وتفاقم الانقسامات.

وفي كل من بنغازي (شرق) وطرابلس (غرب)، توجد وكالة أنباء وتلفزيون حكومي وصحف تحمل الاسم نفسه وكل منها ناطق باسم السلطة التي يمثلها.

وتواجه قنوات ليبية تبث من خارج البلاد، أسسها رجال أعمال وأحزاب سياسية، اتهامات بتمويلها من قبل دول محددة لمناصرة طرف على حساب آخر.

وقال محمد الناجم المدير التنفيذي للمركز الليبي لحرية الصحافة (غير حكومي) "بسبب استمرار النزاعات منذ 2014، يعاني الصحافي في ليبيا من عزلة عن ممارسة مهامه بشكل طبيعي".

محمد الناجم

كل حالة عنف على الأرض تزيد من استهداف الصحافيين

وتحدّث عن "32 حالة اعتداء في طرابلس وضواحيها" على صحافيين، مشيرا إلى أن "كل حالة عنف على الأرض" تزيد من "استهداف الصحافيين خاصة مع تصاعد الخطاب الإعلامي".

وأضاف أن "وسائل الإعلام وخاصة التي تبث من خارج البلاد ضالعة إلى حد كبير في تصعيد خطاب العنف والكراهية، لتغذي بشكل كبير أعمال العنف على الأرض".

وأشار الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش نهاية الشهر الماضي، إلى استمرار تعرض الصحافيين في ليبيا "للترهيب والاحتجاز التعسفي".

وأكد في تقريره حول ليبيا أنه منذ بداية العام الجاري، سجلت بحق الصحافيين حالة قتل غير مشروع واحدة وأكثر من عشر حالات اعتقال، كما تعرض صحافيان للسجن في شرق البلاد.

من جهتها، ترى الصحافية الليبية جيهان الجازوي أن "الصحافي والمؤسسة يتحملان جزءا كبير من المسؤولية، نظرا لانحيازهما لطرف دون سواه وتبني مواقف سياسية".

وأوضحت الجازوي التي تعمل في مؤسسة "الوسط" الإخبارية الليبية المتمركزة في القاهرة "على الصحافي عدم اتخاذ مواقف سياسية والامتناع عن إعلانها خصوصا في الوضع الشائك في ليبيا، لأن ذلك سيساهم في تأجيج الصراع وإذكاء حدة الانقسام".

وأوضحت أن "العديد من مؤسسات الإعلام تعمل بهدف سياسي، وبالتالي يتعرض صحافيوها للخطر".

وأكد صهيب الخياطي مدير مكتب شمال أفريقيا في منظمة "مراسلون بلا حدود" في التقرير الأخير أن "وسائل الإعلام الليبية تواجه أزمة غير مسبوقة بعدما أجبرت الفصائل المتنازعة الكثير منها على الاصطفاف طوعا أو قسرا".

وأشار أيضا إلى "استعمالها للدعاية"، مؤكدا أن "أطراف النزاع تتحول إلى أداة رقابة على الإعلام".

وطالبت "مراسلون بلا حدود" السلطة في شرق البلاد التي تمتنع عن منح تراخيص للصحافيين من دون أسباب، بتقديم توضيحات بخصوص إصدارها أوامر بحظر 11 قناة تلفزيونية.

ومن المؤسسات الإعلامية التي صدر قرار منع بحقها بداعي "تبرير الإرهاب" و"تهديد السلم الأهلي"، مؤسسات ليبية تبث خارج البلاد.

وأبرز حادثة في هذا المجال، اعتقال الصحافيين محمد القرع ومحمد الشيباني من طاقم قناة "ليبيا الأحرار" في مايو الماضي أثناء قيامهما بتغطية الوضع في جنوب طرابلس. وقطع الاتصال بهما لقرابة شهر قبل الإفراج عنهما إثر ضغوط قبلية.

ووصل الأمر ببعض الصحافيين الناشطين عبر مواقع التواصل إلى تعطيل حساباتهم عقب تعرضهم للاعتداء، وحتى تغيير أرقام هواتفهم وعناوين إقاماتهم، ما يعكس حقيقة المخاطر التي تواجه عمل الصحافي.

من جانبها، زعمت حكومة الوفاق الوطني حرصها على تذليل كافة العقبات أمام الصحافيين الليبيين والأجانب الراغبين في تغطية الحرب جنوب طرابلس. وقال عبدالفتاح مهني مدير إدارة الإعلام الخارجي بحكومة الوفاق، إن "أكثر من 150 صحافيا أجنبيا دخل إلى العاصمة منذ بداية الحرب وعملوا بحرية". لكن هذه الحرية في العمل تقع مهمة حمايتها على عاتق الصحافيين أنفسهم، ولم تبد حكومة الوفاق أي استعداد لتأمين سلامتهم وبالتالي فهم مهددون في كل لحظة بمواجهة المخاطر.

وقال مهني "مهمتنا تقتصر على منحهم كل التراخيص ولكن عملية سلامتهم في مواقع الاشتباك تقع على عاتقهم".

وأعلن المركز الليبي لحرية الصحافة في تقريره السنوي للعام 2018 – 2019 الذي حمل عنوان "صحافيو ليبيا، طريق مليء بالمخاطر والعُنف"، أن 83 اعتداء طال إعلاميين ووسائل إعلام. وتمثلت هذه الاعتداءات بالقتل والإخفاء القسري والاعتقال التعسفي والتعذيب، فضلا عن الضرب والاحتجاز والملاحقة القضائية.

ودفعت المخاطر التي تهدد الصحافيين المركز الليبي لحرية الصحافة إلى إطلاق تجريبي لتطبيق "كُن شاهدا" من أجل "التبليغ عن حالات الانتهاكات التي يتعرض لها الصحافي"، كما قالت وئام العالم منسقة الأنشطة والمشاريع في المركز.

وأوضحت أن "فكرة التطبيق تعود إلى 2016 مع فترة النزاعات وارتفاع وتيرتها، بادرنا بالإسراع في إنهائها"، مشيرة إلى أن أي صحافي ومن خلال "التبليغ الآمن عن الانتهاكات عبر التطبيق يمكن أن يحذر زميله من موقع حدث فيه انتهاك وبالتالي يتجنب الذهاب إليه".

محتوى يكلف الصحافيين فاتورة غالية

المسلسلات القديمة تعزز منافسة منصات البث التدفقي

نيويورك - تشكّل المسلسلات القديمة مثل "ذي أوفيس" و"فريندز" ورقة أساسية في استراتيجية منصات الفيديو عبر الإنترنت التي تتصارع لتحسين موقعها في هذه السوق الضخمة.

ففي 2018، أنتجت شركة نتفليكس 140 برنامجا جديدا. أما أكثر المسلسلات نجاحا على صعيد نسبة المشاهدة فكان "ذي أوفيس"، وهو اقتباس أميركي للمسلسل البريطاني الذي يحمل الاسم نفسه من إنتاج "أن.بي.سي" وعُرضت آخر حلقاته قبل ست سنوات.

وتصدّر المسلسل قائمة الأعمال الأكثر مشاهدة، بحسب شركة "نيلسن"، يليه "فريندز" (1994 – 2004)، بفارق كبير عن المسلسلات الخاصة من إنتاج نتفليكس.

وفي 2021، ستغيب عن نتفليكس أحداث هذا المسلسل، إذ سينتقل العمل إلى منصة "أن.بي.سي يونيفرسال" الجديدة للفيديو بفعل عقد بقيمة نصف مليار دولار على خمس سنوات.

كذلك ستتخلى نتفليكس عن مسلسل "فريندز" الذي سيعزز ترسانة الأعمال المعروضة عبر منصة "إتش.بي أو ماكس" من "وورنر ميديا"، في مقابل 425 مليون دولار أيضا على خمس سنوات.

ومنذ 2010، مع دخول نتفليكس مجال خدمات الفيديو عبر الإنترنت، كانت القنوات التلفزيونية وشركات الإنتاج تعتمد عادة المنصة كنافذة ثالثة بعد العرض الأساسي والإعادات على القنوات الكلاسيكية، وذلك لتحقيق أرباح إضافية من البرامج.

لكن مع ما يقرب من 160 مليون مشترك حول العالم، باتت نتفليكس تشكل خطرا مباشرا على اللاعبين التاريخيين في مجال التلفزيون الذين باتوا مضطرين للتصدي بسرعة كبيرة لهذه المنافسة الشرسة.

وفي نوفمبر، تطلق "أبل" و"ديزني" منصتهما الخاصة، على أن تليهما "وورنر ميديا" و"أن.بي.سي يونيفرسال" في الأشهر الـ12 المقبلة. وقد استثمرت هذه المجموعات مليارات الدولارات للحصول على حقوق وإنتاج مضامين من شأنها جذب المشتركين لمقارعة نتفليكس.

وقال كيفن ريلي المسؤول عن "إتش.بي أو ماكس" منصة البث التدفقي الجديدة في "وورنر ميديا"، في فبراير الماضي، تعليقا على انتقال حقوق عرض "فريندز"، إن "تشارك برامج تستقطب الناس ليس نموذجا جيدا. يجب أن تكون هذه المحتويات حصرية".

وهذا تغيير جذري لهذه المسلسلات الشهيرة التي خف وهجها بعض الشيء بفعل الإعادات المتكررة على بعض قنوات الكابل. ويشير دومينيك كاريستي أستاذ علم التواصل في جامعة بال ستايت بولاية إنديانا الأميركية، إلى أن نتفليكس ستتأثر سلبا جراء احتدام المنافسة، قائلا "هم سيحافظون على الصدارة لفترة إضافية لكن حصتهم في السوق ستتراجع".

كما سيتعين على منصة "هولو" الاستمرار من دون المسلسل الشهير "سايnفيلد" الذي ستخسر حقوقه في 2021.

ولا يرى أحد أن المسلسلات الشهيرة في التسعينات والعقد الأول من القرن الحالي قادرة لوحدها على جذب مشتركين، لكن منصات البث التدفقي تسعى من خلال هذه الأعمال إلى "التأكد من وجود ما يكفي من المضامين التي تهمّ" الجمهور، بحسب هذا الخبير.

وللمفارقة، تبدو منصات البث التدفقي مستعدة لدفع مئات ملايين الدولارات للحصول على حقوق المسلسلات الكوميدية غير أنها تمتنع بصورة شبه كاملة عن إنتاج مضامين خاصة من هذا النوع.

ويقول كاتب السيناريو والأستاذ في جامعة نورث كارولينا دانا كوين "أظن أن المنصات لم تعاود إنتاج مثل هذه الأعمال لأن البث التدفقي بطبيعته مصنوع ليقدم للناس قصصا تدور أحداثها بطريقة متسلسلة، كما في الأفلام".

فريندز يحتفظ بشعبيته

أين مهنية الصحافي الداعية لمرشح انتخابي على الشبكات الاجتماعية

محمد شلبي
باحث تونسي في الإعلام

دوّن صحافي من التلفزيون التونسي الخاص، "التاسعة"، على صفحته على فيسبوك "احذروا المغامرة... صوتوا لمن تعرفونه فهو أفضل من المجهولين والهواة" فعلق أحدهم بسؤال إنكاري قائلا "متى تدون لنا صوتوا ليوسف الشاهد مباشرة". ويدرك المطلع على الصفحة بلا عناء أنها صفحة تسوق لأحدهم وتتهجم على آخرين من ذلك تدوينة تقول "قصر قرطاج ليس للمسنين" في إشارة إلى المرشح عبدالكريم الزبيدي.

وقد انكشف للكثير من التونسيين، خاصة أثناء الحملة الانتخابية الرئاسية، أن الحياد الإعلامي أمر انقضى أمره أو يكاد في التلفزيون على وجه الخصوص. لقد أصبح عدد كبير منهم قادرا، بسماع المتحدثين فيها من صحافيين خاصة، على تصنيف التلفزيونات لا حسب ميولها السياسية فقط بل حسب الأشخاص الذين تحابيهم أو تعاديهم.

وإذا كان يمكن للتلفزيونات كبح جماح صحافييها إن شاءت، وهم في الاستوديوهات، بلفت أنظارهم إلى تجاوز أبسط قواعد المهنة والأخلاقيات فإن الأمر يفلت منها، أو يبدو أنه كذلك، عندما يستخدم هؤلاء فيسبوك ليقولوا ما يشاؤون دون أدنى مساءلة رغم أن هناك في بعض المؤسسات، مثل التلفزيون والإذاعة التونسيين وإذاعتي شمس وموزاييك، مواثيق تلزم الصحافيين بالانصياع لها عند النشر على الشبكات الاجتماعية.

لقد كانت وسائل الإعلام التقليدية هي محور العلاقة الثلاثية بين الصحافيين والجمهور والسياسيين أما اليوم فقد أصبح المحور محورين وامتدت العلاقة إلى الشبكات فتحرر الجميع من جاذبية المحور التقليدي. ولم تواكب الانزياحَ عن محور الإعلام التقليدي مبادراتٌ جادة وواسعة لإعادة النظر في علاقة الصحافي الجديدة عبر الشبكات بالجمهور والسياسيين سوى مبادرات قليلة في بعض وسائل الإعلام بقيت حبرا على ورق.

صحيح أن عددا من الصحافيين التزموا الحياد على الشبكات بترك التدوين أثناء الحملة غير أن بعضهم يعلق على تدوينات أخرى للمستخدمين مبدين مواقف بالتصريح أو بالتلميح وهو سلوك أقل ضررا بالمهنة من التدوين لكنه يبقى أسلوبا من أساليب التوجيه والتأثير. ولا ينبغي لتلك الأساليب أن تستمر أو تنتشر حتى لا يُغوى من بقي على الحياد باتباع الدعاة على الشبكات.

والأمر مستعجل لأن الصحافي الداعية على الشبكات لصالح سياسي مرشح للانتخابات لا يسيء إلى نفسه فقط بل إلى المهنة عامة إذ يصعب إقناع الناس بأن ذلك الصحافي يتحدث باسمه ولا علاقة لما ينشره بالمهنة، فهو كالجزء الذي يعفن الكل، خاصة إذا كان ممن يحسبهم الناس مؤثرين يحتلون البلاتوهات في ساعات الذروة مرارا في الأسبوع.

وهو مستعجل لأن في الإساءة إلى المهنة كمفهوم إساءة للصحافيين الذين بقوا على الحياد أفرادا. وهو مسيء للمؤسسة التي يشتغل فيها الصحافي الداعية. فكيف السبيل إلى إقناع الناس بأن مؤسسة تشغل داعية على فيسبوك تكون مؤسسة قادرة على معالجة الأخبار معالجة مهنية تراعي الأعراف والقواعد والأخلاقيات؟

وللتصدي لتلك الممارسات لجأت مؤسسات إعلامية في أوروبا والولايات المتحدة الأميركية إلى تعديل مواثيقها ليس بإضافة فصول تتحدث عن الالتزام بالأخلاقيات عند النشر على الشبكات الاجتماعية فقط بل بإعادة صياغة كاملة يذهب معظمها إلى القول في ما معناه إن الصحافيين ملزمون بمراعاة أخلاقيات المهنة أيا كانت وسائل النشر ليدرك الجميع أن الإخلال بها على الشبكات ليس أمرا ثانويا بل هو كالإخلال بها في مؤسستهم أي أنها على الدرجة نفسها من الخطورة.

وذهبت مؤسسات أخرى إلى إقحام الالتزام بالأخلاقيات عند النشر على الشبكات في عقود التشغيل لوعيها الشديد بوقع الإخلال على المؤسسة. فعندما عدلت صحيفة نيويورك تايمز مدونتها عام 2017 ذيلتها بخمسة أسئلة ذات بعد بيداغوجي، علاوة على الصفة الإلزامية، طالبة من صحافييها الجواب عنها كلما خامرتهم فكرة النشر على الشبكات.

وملخص تلك الأسئلة هو: أولا هل سأعبر عن هذا الرأي بالطريقة نفسها في صحيفتي؟ وثانيا هل هناك سبب يدعو من يقرأ لي للاعتقاد بأن لدي آراء حزبية بشأن قضية ما؟ وثالثا هل يحق لمن يقرأ تدويناتي أن يثق في نزاهة صحيفتي في تغطية الأخبار؟ ورابعا هل يمكن أن تمنع تدويناتي زملائي من القيام بعملهم على وجه مرضي؟ والخامس هو هل يكون المطّلع على منشوراتي، بما فيها الروابط والتعاليق، مقتنعا بأمانتي الصحافية؟

كيف السبيل إلى إقناع الناس بأن مؤسسة تشغل داعية على فيسبوك تكون مؤسسة قادرة على معالجة الأخبار معالجة مهنية تراعي القواعد والأعراف والأخلاقيات

واللافت للنظر في الحالة التونسية أن الصحافيين الذين لا يلتزمون بأخلاقيات العمل الصحافي عند النشر على الشبكات هم من المؤسسات الخاصة والحال أنها مطالبة بالإسهام في بناء ديمقراطية سليمة. لقد جعل المختصون في علوم الانتقال الديمقراطي ثلاث وظائف معيارية للإعلام تدل على فشله وهي استمرار الممارسات الإعلامية القديمة بعد زوال الاستبداد وغموض العلاقة بين السياسيين والصحافيين وفشل المؤسسات الإعلامية الخاصة المحدثة أثناء الانتقال.

وعند التمعن في مظاهر الفشل الثلاثة نرى أنها تلازم الإعلام التونسي وأن العلاقة بين الصحافيين والسياسيين أصبحت بارزة للعيان مما يعني أن السياسيين يتدخلون في شؤون الإعلام إذ لا شيء يفسر العلاقة الوطيدة بينهم وأن ذلك قد أدى في نهاية المطاف إلى الدعاية لهم على الشبكات. وفي السماح لصحافييها بذلك تخل للمؤسسات الخاصة عن وظيفتها المعيارية في الانتقال لأن المنطق يقتضي أنها لم تُصب بداء الاستبداد إذ أنها أحدثت بعد الثورة.

وطبيعي أن تفشل وأن توظف بعضا من صحافييها دعاة للسياسيين لأن ظروف إنشائها كانت مرتبطة برؤوس أموال ضخمة والحال أن القاصي والداني يعلمان أن الاستثمار في التلفزيونات غير مربح إلاّ نادرا في سوق إعلانية متهالكة. كان واضحا أنها مؤسسات جعلت لتكون أدوات سياسية وما من دليل أوضح من صمود قنوات تلفزيونية وإذاعية غير مرخص لها ولا إعلانات فيها.

يقتضي الوضع جرأة في إعادة هيكلة المؤسسات الخاصة وفي التشريع الصارم لمراقبة تمويلها وقد يكفي الانتباه إلى أن إنفاق بعض القنوات أكثر من أرباحها بل لا أرباح لبعضها أصلا. ويقتضي خاصة أن نعلم الآن سبب تأخر مجلس للصحافة أمين الأخلاقيات. فلم يعد الحديث عن دوره مجديا إلا بعلم سبب تأخيره.